

كلمة الأمانة التنفيذية/ وكالة الأمين العام للأمم المتحدة
الدكتورة ريما خلف

تلقاها بالنيابة السيدة رُلَى مجدلاني
مدير
إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)
في افتتاح

"المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

١٨ - ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠١٤
الجونة - الغردقة، جمهورية مصر العربية

معالي السيد نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية/ ممثلاً بالدكتور محمد بن إبراهيم التويجري، الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية،

معالي الدكتور محمد شاكر، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية،

صاحب السعادة السيد جيمس موران سفير الاتحاد الأوروبي بالقاهرة،

السيدات والسادة ممثلي الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية،

السيدات والسادة الخبراء،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أرحب بكم في "المنتدى العربي الثاني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة: تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، الذي يتم بتنظيم من جامعة الدول العربية، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والاتحاد الأوروبي من خلال مشروع "كفاءة الطاقة في قطاع المباني بمنطقة المتوسط"، وبرعاية كريمة من وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بجمهورية مصر العربية.

السيدات والسادة الكرام،

هناك ارتباط وثيق بين التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وبين الطاقة باعتبارها عصب الحياة للأنشطة الحياتية والاقتصادية للمواطنين والدولة.

فعلى المستوى العالمي، نشهد تأكيداً على أهمية ضمان أمن إمدادات الطاقة، مع ضرورة

اعتماد مزيج أمثل لمصادرها وتأمين وصول خدماتها إلى الجميع، في إطار تطبيق مفاهيم الإدارة

المتكاملة للموارد الطبيعية، وإتباع أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين كفاءة إنتاج ونقل وتحويل واستخدام الطاقة، وبترافق كل ذلك مع متغيرات سريعة في السوق العالمي للطاقة على مستويات المصادر والتكنولوجيات والأسعار، الأمر الذي يتطلب توطيد ونشر تقنيات وأساليب مبتكرة في إدارة قطاع الطاقة.

وعلى المستوى الإقليمي، تشهد المنطقة تطورات سياسية متلاحقة، تنعكس تحديات على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب إعادة نظر جذرية في مسائل جيوسياسية أهمها الحكم الرشيد والإدارة الكفوءة والتنمية المستدامة وأمن الطاقة وحسن الاستفادة من الموارد الطبيعية، ضماناً لحقوق الأجيال القادمة، في الاستفادة من الموارد الطبيعية وما ينتج عن ذلك من مستوى رفاهية مقبول.

لكنه ورغم إدراج الطاقة المستدامة ضمن الأولويات الوطنية، ما زالت الإشكالية في الآلية اللازمة والأطر المؤسسية والتشريعية والتمويلية والتنظيمية الضرورية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لذلك تبرز أهمية الاعتماد على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى القطاع المصرفي، في مناخ يتأمن فيه ضمان الاستثمارات، بهدف القضاء على الفقر، وتحسين الظروف الحياتية للجميع، وتحقيق التنمية الشاملة، مع التركيز على خلق فرص عمل جديدة للشباب خاصة في الريف العربي، الذي يعيش فيه حوالي ٤٢ % من السكان.

وتُظهر الإحصاءات المتوفرة أن الدول العربية بحاجة لتوفير استثمارات طائلة لمشاريع الطاقة اللازمة للوفاء باحتياجات التنمية، فعلى سبيل المثال، سيكون معدل هذه المبالغ في السنوات العشر القادمة بحدود ٥٠ مليار دولار أميركي سنوياً فقط في مشاريع الكهرباء، ومن الضروري تخصيص نسبة معقولة من هذه الاستثمارات لمشاريع كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، حيث سيكون هناك أيضاً

خلق فرص عمل جديدة ولنشوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار يأتي تنظيم منتدانا هذا.

الحضور الكريم،

تعلمون أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي انعقد في حزيران/ يونيو ٢٠١٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل، جدد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة على المستوى العالمي، وناقش التحديات الناشئة وكيفية مواجهتها، وذلك ضمن محورين أساسيين: الإطار المؤسسي والاقتصاد الأخضر. ومن مكونات الاقتصاد الأخضر ومجالاته ما يعود للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد تناولت وثيقة المؤتمر المُعَنَوَنة "المستقبل الذي نصبو إليه" ضرورة خلق فرص عمل للجميع، لاسيما الشباب في مجالات الاقتصاد الأخضر، ومن ضمنها بالطبع ما يعود لتحسين كفاءة الطاقة والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وهي مجالات عمل واعدة في منطقتنا العربية.

وفي سياق مواكبة هذه الأنشطة، تعتبر الاسكوا العام ٢٠١٤ مميزاً بالنسبة لأنشطة الدول فيما يخص أهداف التنمية المستدامة، والمطلوب إعداد أجندة تنموية جديدة لما بعد ٢٠١٥ تحت مظلة الأمم المتحدة، وقد قامت الإسكوا بتنفيذ العديد من الأنشطة والإجراءات ذات الصلة، في إطار برامج عمل إدارة التنمية المستدامة والإنتاجية، نذكر منها - على سبيل المثال لا الحصر:

- تنظيم اجتماعات تشاورية على مستوى المنطقة بهدف الإعداد لموقف عربي مشترك أثناء المشاركة العربية في الفعاليات التي ستُعقد ضمن إطار الدورة القادمة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في نيويورك خلال شهر تموز/ يوليو ٢٠١٤، حيث أعدت الاسكوا وثيقة حول أهداف التنمية المستدامة، توضح الرؤية العربية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥،

بما يتناسب مع أولويات المنطقة ويعزّز مكاسب التنمية في المستقبل، عبر وضع أهداف وغايات في مجال التنمية المستدامة، وسنسعى إلى مناقشتها على كافة المستويات العربية المعنية، تمهيداً للتوافق عليها، ودعمها للمضي قدماً في مسارها. وتتضمن هذه الأهداف "ضمان الحصول على الطاقة المستدامة للجميع" تماشياً مع مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "الطاقة المستدامة للجميع بحلول العام ٢٠٣٠".

■ تنفيذ مشروع "تعزيز القدرات الوطنية في منطقة الاسكوا لتطوير القطاعات الإنتاجية الخضراء"، والذي تضمن إنشاء عدد من "مكاتب المساندة الخضراء" في كلٍ من مصر وسلطنة عُمان ولبنان والأردن وتونس، بهدف تحفيز مبادرات المجتمع الأهلي والقطاع الخاص وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالقيام بمشاريع مدرة للدخل، تحافظ على البيئة وعلى الثروات الطبيعية، ومن ضمنها بالطبع ما يعود لتطبيقات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

■ عقد مشاورات حكومية حول الترابط بين المياه والطاقة، ضمت ممثلي الدول الأعضاء في لجنتي الطاقة والمياه بالاسكوا، نتج عنها قيام الاسكوا بإعداد مشروع لبناء القدرات الوطنية بالوزارات المسؤولة عن الطاقة والمياه في الدول الأعضاء، لتطوير مفاهيم الترابط بين الطاقة والمياه، خاصة ما يتعلق منها بتحسين كفاءة قطاعي المياه والطاقة.

■ إصدار دراسات وتقارير حول تعزيز القدرة التنافسية والإنتاجية، وعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال خدمات الطاقة، وفرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأخضر، والهيكل المؤسسية للتنمية المستدامة.

■ إنجاز مشروع "بناء القدرات للحد من تغير المناخ والتخفيف من وطأة الفقر في غربي آسيا، لتشجيع استخدام تطبيقات الطاقة المتجددة في المناطق الريفية"، وتتضمن أنشطة المشروع

تجهيز موقع تدريبي بنماذج لبعض تطبيقات الطاقة المتجددة الملائمة للريف، بالتعاون مع مركز التعليم والبحوث الزراعية في الجامعة الأمريكية بالجمهورية اللبنانية، الذي تم اختياره لاستضافة هذا الموقع.

ويسرني بالمناسبة، أن أعلن في هذا المنتدى، عن مبادرة تقوم الاسكوا بالإعداد لإطلاقها قريباً، حول "نشر استخدام الطاقة المتجددة في الريف العربي"، بهدف وضع نموذج لسياسات فعالة لنشر الطاقة المتجددة في الريف، وتهيئة البيئة المؤاتية لجذب الاستثمارات الخاصة للريف، والعمل على تآزر الجهود وبناء القدرات، لإعداد خارطة طريق تربط بين الصناعة والمراكز البحثية وصانعي القرار وجهات التمويل بهدف إيجاد سوق لمعدات الطاقة المتجددة المناسبة للريف، وترحب الاسكوا بالتعاون والتنسيق مع أية أطراف ترغب في الاشتراك في هذه المبادرة.

السيدات والسادة الكرام،

تشيد الإسكوا في بداية هذا المنتدى، بمبادرة القمة العربية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بشأن دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء صندوق برأسمال مليار دولار، ساهمت دولة الكويت مشكورة بـ ٢٥% منها، فضلاً عما قامت به بعض الدول العربية الأخرى من إنشاء أطر عمل مؤسسية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أود أن أنتهز هذه المناسبة لأؤكد على حرص الاسكوا على تعزيز وتنسيق الجهود وتكثيفها، مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، وتعميق دور التكامل الإقليمي في كل ما يتعلق بمواضيع

وقضايا الطاقة المستدامة بالمنطقة العربية، وأخص بالذكر جامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، والاتحاد الأوروبي، وكل الجهات ذات الصلة.

وأشكر شركاءنا في تنظيم المنتدى، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في جمهورية مصر العربية على كرم الضيافة والتسهيلات المؤمنة لضمان نجاح المنتدى، وإدارة الطاقة بجامعة الدول العربية والمركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ومشروع كفاءة الطاقة بقطاع المباني بمنطقة المتوسط، والزميلات والزملاء في فرق العمل التي ساهمت في تنظيم هذا المنتدى.

وأخيراً، أتطلع إلى مداخلاتكم واقتراحاتكم البناءة، حول تعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بالمنطقة العربية، لاسيما في الريف، وتعزيز أنشطة التعاون الإقليمي لتحقيق التنمية المستدامة، وتلبية تطلعات المواطن العربي في مستقبل مزدهر.

والسلام عليكم.